عبد القاهر الجرجاني
مذهبه النحوي وموقفه من الأحكام النحوية

د. زكرياء سلمان
جامعة القاضي عياض – المغرب
salmane860@gmail.com

الملخص بالعربية:

إن تقويم عبد القاهر للتراكيب من حيث الصواب والخطأ، والكثرة والقلة، وغيرها، دليل على منهجه الشمولي الواسع في النظرة إلى الكلام، فهو لا يهتم فقط بسلامة التركيب وصحته نحويا، بل يحرص أيضا على كشف جودته وبلوغه الغاية بحسب المقام، فالجرجاني يعد هذه الأحكام النحوية التقويمية مُوَطِّئَة لبيان درجة النظم وعلو منزلته.

Abstract (en Français)

L'évaluation d'Abdul Qahir des structures en termes de bien et d'erreur, est une Preuve de son approche globale du langage, Il ne se soucie pas seulement de l'intégrité de la structure ; mais il est désireux également d'en révéler la qualité. Al-Jorjani considère ces évaluations comme un prélude à la qualité de la parole.

المقدمة

كان الجرجاني إماما في النحو، فقد أجمع كل من ترجم له على احتلاله الصدارة فيه، فغالبا ما كانوا يلَقِّبونه بالنحوي، وفي هذا دليل على أن النحو كان أهم العلوم التي برع فيها عبد القاهر وتعلق ذكره بها، وأن هذا العلم ذو أثر بالغ في ثقـــافته. فمما قالوا عنه: " كان من أكابر النحويين. " [1] ، "عالم بالنحو والبلاغة. " [2]،" أبو بكر النحوي العلاّمة " [3] " شَيْخُ العَرَبِيَّة، كَانَ آيَة فِي النَّحْوِ. " [4] ، "النَّحْوِيّ الْمَشْهُور كَانَ من كبار أَئِمَّة الْعَرَبِيَّة. "[5] ، "مَا مقلتْ عَيْني لغويا مثله، وَأما فِي النَّحْو فعبد القاهر. " [6] ، "له فضيلة تامة بالنحو. "[7]، "شيخ العربية في زمانه، كان إماما بارعا مُفْتَنًّا، انتهت إليه رياسة النحو في زمانه. " [8].

وبهذه الريادة النحوية اكتملت ونضجت آراء الجرجاني واجتهاداته، وكان لذلك أثر في تكوين شخصيته العلمية، وتبَنّي مسيرة فكرية وتنظيرية فذة، غاصت في تراث من سبقه، مكتشفة أسرارها ومجلية كنوزها، مما مهد له السبيل للتأسيس لعلم البلاغة انطلاقا من خبرته النحوية. فكان أن فتح الله على يديه ببيان الأداة التي يعلل بها البيان القرآني، رابطا بين النحو وتوخي معانيه وبين النظم المعجز.

وسنسعى في هذا المقال إلى الإجابة عن سؤالين رئيسين وهما:

- ما ميزة الأحكام النحوية عند الجرجاني؟
- ما المنهج الذي سلكه الشيخ في تطويعها واستثمارها لخدمة نظريته؟

1-الأحكام النحوية و أقسامها

أ- الحكم: لغة

قال ابن فارس في مقاييس اللغة:" الحاء والكاف والميم أصلٌ واحد، وهو المنْع. وأوّل ذلك الحُكْم، وهو المَنْع من الظُّلْم. وسُمِّيَتْ حَكَمة الدابّة؛ لأنها تمنعُها. يقال: حَكَمْت الدابةَ وأحْكَمتها. ويقال: حكَمت السَّفيهَ، وأحكمتُه، إذا أخذتَ على يديه. قال جرير: أبَنِي حَنيفة أحْكِمُوا سُفهاءَكم -- إنّي أخاف عليكمُ أن أغْضَبَا والحِكمة هذا قياسُها، لأنها تمنع من الجهل. وتقول: حكَّمت فلاناً تحكيماً منعتُه عمّا يريد."[9]

وزاد ابن منظور:" الحُكْمُ: العِلْمُ والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحْكُمُ. "[10]

وأضاف الكفوي في الكليات: " والحكم أيضا: الفصل، والبتُّ، والقطع على الإطلاق."[11]

ب- الحكم: في اصطلاح النحاة

لم يرد عند القدماء - فيما وقفت عليه- تعريفٌ للحكم النحوي، وقد عرَّفه بعض المعاصرين بتعاريف منها " الأحكام: جمع حكم وهو القضاء، واستعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضي به، و الذي لا يجوز أن يتخلف أو يتأخر. فقرروا مثلا أن للفاعل أحكاما منها الرفع، وكونه عمدة، ووجوب تأخيره عن الفعل، أو ما في قوته. وكذلك نائب الفاعل. " [12] وقيل: " هوما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، أو قلتها، أو ضعفها، و نحو ذلك. " [13]

ج - أقسام الحكم

أما تقسيمات الحكم، فجاءت متنوعة وعديدة تبعا لاصطلاح كل فن، ومن ذلك ما أورده الكفوي في الكليات، وقد ذكر منها الحكم النحوي، الذي سماه الحكم العادي القولي، فقال:

1- الحكم الشرعي: ما لا يُدرك لولا خطاب الشارع، سواء ورد الخطاب في عين هذا الحكم أو في صورة يحتاج إليها هذا الحكم كالمسائل القياسية، إذ لولا خطاب الشارع في المقيس عليه لا يدرك الحكم في المقيس.

2- الحكم العقلي: إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر، ولا وضع واضع، وينحصر في الوجوب والاستحالة والجواز.

3- الحكم العادي: إثبات ربط بين أمر وآخر وجودا أو عدما، بواسطة تكرر الْقِرْآنِ بَينهمَا على الْحسّ مع صحة التخلف، وعدم تأثير أحدهما في الآخر البتة.

4- الحكم العادي القولي: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، ونحو ذلك من الأحكام النحوية واللغوية.

5 - الحكم العادي العقلي كقولنا في الإثبات: (شراب السكنجين[14] مسكن للصفراء) وفي النفي: (الفطير من الخبز ليس بسريع الانهضام)

وقد يطلق العادي على ما يستند إلى شيء من العقل والنقل، ويطلق أيضا على ما استقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة، وعلى ما استمر الزمان على حكمه وعاد إليه مرة بعد أخرى، وعلى ما وقع في الخارج على صفة اتفاقا."[15]

وقسم السيوطي (911ه) الحكم النحوي إلى ستة أقسام [16] فقال:

الأول: **الواجب، " وهو الذي لا يجوز تركه " ؛ كـ (رفع الفاعل) و تأخره عن الفعل.

ويقصد به النحاة " أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها، و إعرابها، أو صياغة ألفاظها. وهو في مقابلة الجواز، والشذوذ، والامتناع. ويعني في حقيقته ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجبا لا يسوغ معه وجه آخر.. و يختلف الوجوب عن الجواز في أن الإجماع أو شبهه سمة من سماته، وإن اعتورته حالات نقض معينة فإنما تقع له في حدود أقل اتساعا مما يورد على الجواز. "[17]

الثاني: **الممنوع " الذي لا يجوز فعله " ؛ كعكس ما سبق.

وهو " حكم نحوي يراد به رفض كل ما يُخل بمقتضيات الصحة، وقواعدها؛ لعلة مانعة من ذلك حالت بينه وبين الصواب. "[18] . ومنه المحال وهو " ما أحيل من جهة الصواب إلى غيره، ويراد به في الاستعمال ما اقتضى الفساد من كل وجه كاجتماع الحركة والسكون في شيء واحد. "[19]

الثالث: **الحسن " ما يجوز ويحسن " ؛ كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.

وهو " ما تمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات، والتركيب، والدلالة. "[20]

ومنه المختار: وهو " أن ينتقي النحوي رأيا من الآراء، أو وجها من الوجوه في مسألة ما و يرجحه على غيره بمرجحات، ومبررات يراها ويستند إليها. "[21]

الرابع: **القبيح " ما يجوز ويقبح "؛ كرفع المضارع بعد شرط مضارع، وهو ضعيف أو ضرورة.

" ولم يكن هذا الحكم ذا حدود واضحة لدى النحويين القدماء، ولكنهم استعملوه و أطلقوه على التراكيب التي لا ترقى لمستوى الحسن في نظرهم. "[22]

الخامس: **خلاف الأوْلى " في الاستعمال لمخالفته الأكثر "؛ كتقديم الفاعل على المفعول نحو (ضرب غلامُهُ زيداً)، بدلاً من (ضرب زيداً غلامه).

وهو الشاذ عند ابن جني حيث يقول عنه هو " ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره. " [23]

السادس: " **جائز على السواء" من غير رجحان لكل من طرفيه على الآخر، فلا يقبح ولا يحسن فيه فعلا وتركا "؛ كحذف المبتدأ، أو الخبر، أو إثباته؛ حيث لا مانع من الحذف و لا مقتضى له.

وهو لدى النحويين " أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام و طرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع. "ومفهوم الجواز إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب، أو امتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه.. والجواز النحوي في عمومه كأي حكم من الأحكام من حيث الإجماع عليه أو مخالفته. "[24]

تقول الحديثي معلقة على هذا التقسيم السداسي " وقد قسم السيوطي الحكم النحوي مستنبطا هذا التقسيم مما ورد في كتب النحويين ابتداء من سيبويه...و هذه الأحكام استخدمها سيبويه، وشيوخه، وتلاميذه، و من بعدهم من النحاة، حتى زمن السيوطي، إلا أن أحدا لم يبحثه هذا البحث الإحصائي المنظم المحدد؛ لأن النحاة السابقين إنما يطلقونها أحكاما متفرقة ضمن المسائل النحوية يحكمون بها على الظواهر الإعرابية النحوية، أو التركيبية، أو الصرفية، أو الصوتية، أو نحوها. وتبدو من هذا الترتيب والتحديد والتقسيم عقلية السيوطي المنظمة، الدالة على ذكاء وقدرة عجيبة على التنظيم والتبويب "[25]

ويبدو من تقسيم السيوطي للحكم النحوي، تأثره بأصول الفقه؛ حيث قسم الفقهاء الحكم إلى: (واجب ومندوب ومحرم ومكروه ومباح) [26] وقد أكد السيوطي نفسه هذه العلاقة

في خطبة كتابه الاقتراح حيث قال " أصول النحو، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه "[27]

وقد يطلق الحكم عند النحاة ويراد به - أيضا - الركن الثالث من أركان القياس؛ حيث إن:" للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وحكم، وعلة جامعة "[28]

2_ مذهب الجرجاني وموقفه من الأحكام النحوية

أ- مذهب الجرجاني النحوي

كان الجرجاني صاحب منهج في النحو له اجتهاده واختياراته. وقد تميز بمذهبه النحوي في جل مصنفاته، وعدَّه المترجمون من أئمة النحو، بجانب كونه مبرزا في الدراسات اللغوية والبلاغية والتفسير. كما نقل عنه بعض من جاء بعده من النحاة كابن يعيش (643هـ)[29] وابن مالك (672 هـ)[30] والسيوطي (911 هـ)[31]، وغيرهم.

وليس المقصود بالحديث عن مذهبه، تسمية ذلك المذهب وتعيينه فحسب، ولكن الأمر يتجاوز ذلك إلى الكشف عن مرتكزات تفكيره النحوي، بحيث نتَبَيَّن موقفه ممن سبقه من الأئمة من تأييد ومخالفة، ثم معرفة أصوله وموقفه من الأحكام النحوية تبعا لمدرسته ومواقف أصحابه. وبذلك نستطيع أن نحكم على شخصيته العلمية والنحوية.

أما عن مذهبه في النحو، فلم تصرح - فيما اطلعت عليه - أي من الكتب التي ترجمت للجرجاني بانتمائه لأي من المدارس النحوية. وما من شك أن عبد القاهر يميل إلى المذهب البصري، وهذه بعض الأدلة التي تثبت هذا الانتساب. ولا نريد الاستقصاء أو الاستيعاب في ذلك، وإنما نكتفي بذكر أمثلة يستدل بها ويقاس عليها لبيان مذهب الشيخ .

****- تبَنِّيه الأصول النحوية لمدرسة البصرة**

يختلف البصريون عن الكوفيين في أصلين كبيرين، فهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، بل لا بد من القياس على الكثير الشائع من الفصيح. وقد تبنى الجرجاني هذا الأصل ودافع عنه . و من ذلك قوله في المقتصد " و أما ما حكاه يونس من أن بعضهم قال : "أَعْطَيْتُكُمَه " فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه، وإنما المستعمل الشائع رد الواو وهو لغة التنزيل كما ترى "[32]. وكقوله في شرح الجمل " وأما المذهب الآخر فيها الذي هو أن تعمل عمل ليس كقولك : لا رجلٌ أفضلَ منك، فإنه قليل في الاستعمال ."[33] وقوله في شرح التكملة "

ولسقوط هذا أكد أبوعلي القول في الحكم عليه بالشذوذ وترك الأخذ به ، وذكر أنه شاذ قياسا واستعمالا "[34] .

**- شيوع مصطلحات البصريين النحوية لدى الجرجاني

من المعلوم أن للبصريين اصطلاحات نحوية خاصة تميزهم عن الكوفيين، ومن ذلك:[35]

المصطلح البصري	ما يقابله لدى الكوفيين
- المفعول المطلق ، وله ، وفيه ، ومعه	- أشباه مفاعيل
-الجحد	- النفي
- الظرف	- المحل والصفة
- البدل	- الترجمة والتبيين
- اسم الفاعل	- الفعل الدائم
- حروف المعاني	- الأدوات
- الجر	- الخفض
- ضمير الشأن أو القصة	- المجهول
- ضمير الفصل	- العماد
- الوصف	- النعت
- الضمير	- المكنى
- العطف بالحرف	- النسق
- حروف الزيادة	- حروف الصلة

ولو تتبعنا مصطلحات عبد القاهر التي يستعملها في كتبه النحوية (المقتصد و العوامل وشروحه والدلائل) لألفيناها بصرية. ولا داعي للتمثيل لها فهي أكثر من أن تحصى. ويكفي الاطلاع على عناوين أبوابه النحوية للوقوف على هذا الأمر.

**- تلقيبه و وصفه البصريين باسم أصحابنا

يَعُدُّ عبد القاهر نفسه بصريا، ويلقب علماء البصرة بأصحابنا في مواضع عدة من كتبه، ومن ذلك قوله في المقتصد " ألا ترى أن جميع أصحابنا قالوا: إن الهمزة في "ابن" و"اسم " عوض من اللام المحذوفة واستدلوا على ذلك بأنهم لا يجمعون بينهما " [36] وقوله في شرح التكملة " ورأيت أصحابنا لا يزيدون على قولهم: لو كانت ريًّا اسما لكانت روًّى " [37] . وقال عبد القاهر في مبحث " باب خبر المبتدأ " " ثم إن التعري و معموله الذي هو زيد يعملان الرفع في خبره الذي هو ضارب هذا هو مذهب صاحب الكتاب و جميع أصحابنا المحققين". [38]

**- موافقة الجرجاني البصريين في أغلب المسائل الخلافية

ومسائل الخلاف بين المِصرين (البصرة والكوفة) كثيرة كما نقلته كتب الخلاف، وقد وافق عبد القاهر نحاة البصرة في معظمها، ومن ذلك قوله في المقتصد إن " عامل رفع المبتدأ هو الابتداء " [39] وقوله " وإذا كان كذلك وجب الحكم بأن الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه" [40] ، وعدُّه "نِعْم " وبئس" فعلين ماضيين" [41] وغير ذلك .

**- تخطئته المذاهب الأخرى

يذكر الجرجاني أصحاب المذهب الكوفي والبغدادي بالاسم، ويخطئهم في مسائل عدة، بل ويغلظ القول على الكوفيين أحيانا، ويسفه مذهبهم، ويحكم عليها بالفساد، ومن ذلك ما أورده في المقتصد بقوله " وقد أجازه الكوفيون وليس بثبت رووا: "إن تزينك لنفسك " ولا يجوز قياس هذا على خبر كان " [42] ، وكقوله " ونظر بعض الكوفيين إلى هذا السؤال ولم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب وعامله فاعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة وهو أحمد بن يحيى "يعني ثعلب" وكان الشيخ أبو الحسين - رحمه الله – يقول: " خبط أحمد بن يحيى خبطا في ذلك، وهو وإن كان كبيرا فالحق أكبر منه" [43] . وقال عبد القاهر " وفي إفساد مذهب من يجعل "حتى " هي الناصبة غير هذا ... ومما يشاكل هذا في الفساد قول من قال : إن النصب في قولك: لا تنقطع عنا فنجفوَك" بنفس الفاء، وكذا الواو واو دون إضمار " أن " ... ثم يبدي الجرجاني في السياق ذاته تسديده لمذهب البصريين وينتصر لاختيارهم، فيقول " فقد صحَّ أنَّ المذهب السديد ما ذكرناه من أن النصب بإضمار "أن " وظهر سقوط ما يخالفه فاعرفه " [44]

ومما قاله أيضا في تخطئة مذهب الكوفيين القائلين إن فعل الأمر معرب، وأن الأصل في الأفعال الإعراب "والذي يدل على فساد هذا المذهب أنك تقول: "أكرم زيدا " و" أعط زيدا "، ولو كان التقدير في قولك (اضرب): (لتضرب) ثم حذف اللام والتاء لوجب أن يقال: (يا زيد أكرم) .. فلما لم يقل ذلك علمت أن أمثلة الأمر للمخاطب صيغ مرتجلة للأمر خاصة مبنية على الوقف، كما فسرنا في صدر الكتاب، وأن قول هؤلاء ساقط، وفي إفساده غير هذا مما تركنا ذكره "[45].

أما البغداديون فقد صرح أيضا باسمهم؛ حيث يقول " وحكى البغداديون " حوْثَ" و " حوْثُ"[46]. ومن المواضع التي رد فيها عبد القاهر اختيار البغداديين قوله " فلا يجب أن يظن أن الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون "[47]، وكما في قوله " وأما قول البغداديين أنه منصوب على الصرف، فالذي يصح منه أن يراد صرف الثاني عن إعراب الأول."[48]

**- تعظيم الجرجاني لعلماء البصرة

وعلى رأسهم إمام النحو سيبويه البصري . ومن ذلك ما نقله من كلام شيخه أبي الحسين " وأما الاستعمال فناهيك دليلا على ثباته رواية صاحب الكتاب ..وإذا جاءت روايته سقط حديث غيره. "[49]

و" عادة ما يذكر عبد القاهر الجرجاني أسماء النحويين الذين يورد آراءهم في كتبه بأسمائهم، موافقا لهم أو معترضا عليهم. ولا تنطبق هذه القاعدة على سيبويه، فهو لا يذكره باسمه مطلقا، وإنما يكَنِّي عنه بما اشتهر به، "صاحب الكتاب " وفي هذا مدح و إطراء لسيبويه "إمام النحاة " ولكتابه " قرآن النحو "[50] وعندما يذكر الجرجاني الكوفيين فربما يشنع عليهم بعبارات، كما مر معنا، في قوله " خبط أحمد بن يحيى"وهو ثعلب "خبطا في ذلك، و هو وإن كان كبيرا فالحق أكبر منه. "[51]

**- اهتمامه بمؤلفات أبي علي الفارسي والانكباب على شرحها

وما يؤكد عراقة عبد القاهر في بصريته، تلمذته على الكتب النحوية لأبي علي الفارسي، البصري المذهب[52]، وتأثره به وبنزعته الفكرية العميقة وبنظراته الثاقبة.

وجدير بالتنبيه إلى أنه حين نصف الجرجاني بالبصري، فإننا نقصد انتسابه في منهجه النحوي للبصريين، وتبنيه أصولهم العامة في السماع والقياس، وأن معظم آرائه النحوية

موافقة لهم. غير أن هذا لم يمنع عبد القاهر من رده على البصريين في بعض المسائل، وهذا ليس خروجا عن المذهب أو تمردا عليه، فهذا كان دأب العلماء قبل الجرجاني من أبناء المدرسة الواحدة، فقد خالف سيبويه مثلا شيخه الخليل، وخالف المبرد سيبويه، وخالف الزجاج [53] أستاذه المبرد، وكلهم بصريون.

ومن أمثلة ردود الجرجاني على النحاة البصريين: رده على سيبويه وجميع النحاة من بعده كما في قوله " وهذا هو قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في "استغفرت " والأمر فيه لعمري عجيب، فإنا إذا تأملنا ما عليه الكلام وجدنا "استغفرت" على غير ما أصلـــوه " [54]. كما رد على أبي عثمـــان المازني [55] (249هـ)، وعلى المبرد [56] ، وعلى شيخ شيخه أبي علي الفارسي [57] ، رغم أنه كان كثير الموافقة له [58].

كما لم يمنع الجرجانيَ انتماؤه البصري من موافقة الكوفيين في بعض المسائل التي رأى أن اختيارهم فيها هو الصائب، ومن ذلك قوله " وأما (ليس) فقد اختلف النحويون فيه: فمنهم من أجراه مجرى ما زال و ما فتئ في أنه يقدم الخبر فيه على الاسم ، كقولك: ليس منطلقا زيد. ولا يقدم على نفس ليس، فلا يقال: منطلقا ليس زيد. ومنهم من أجراها مجرى كان فأجاز فيها الأمرين: تقديم الخبر على الاسم، وتقديم الخبر على ليس نفسها. والمذهب الصحيح هو الأول ." [59]

ب- موقف الجرجاني من الأحكام النحوية

أشاد الجرجاني في كتبه النحوية بالتركيب الصائب المستقيم، وانتصر له، ودافع عليه، واستعمل للتعبير عليه ألفاظ التحسين والتجويد والاستقامة، إذا ما وافق الفصيح من كلام العرب. وهذا واضح في (دلائله)؛ لأن التركيب الصائب هو من لوازم مزية الكلام، وأساس من أسس النظم.

وفي المقابل رفض عبد القاهر الاستعمال غير الصحيح الخارج عن الفصاحة ولغة العرب، وعبَّر عنه بألفاظ كالقبيح والخطأ والمحال والممتنع ونحو ذلك. ومعلوم أن معيار التقويم لدى عبد القاهر، كما هو شأن أعلام النحاة من لدن الخليل وسيبويه، هو القياس على العربية الفصحى للعرب الموثوق بعربيتهم، والذي عُد ميزانا لقياس مستوى الصواب والخطأ في بيان أحوال الكلام.

ولقد وردت في كتب الجرجاني تقسيمات النحاة السابقة للحكم، كما أوردها السيوطي، إما بلفظها أو بما يقرب منها، وشملت كل المستويات سواء الصوتية أو التصريفية أو النحوية وهذه أمثلة لها:

- أول هذه الأحكام "**الواجب** "، وورد كثيرا في مصنفات الجرجاني، و يعبر عنه عبد القاهر بألفاظ مختلفة، منها ما هو صريح الدلالة في الوجوب "كوجب أو واجب "، ومنها ما يفهم منه الوجوب بأن يثبته أو يمنع ضده أو لا يجيزه، فمن ذلك قوله " فالواجب إذا أن تقول ما زيدا ضربت ولكن عمرا " [60] ،وقوله "ثم إن المكسورة إذا خففت وجب أن يلزم اللام خبرها " [61] وكقوله " و إذا امتنع الحمل على اللفظ لم يجز إلا الحمل على الموضع وهو الرفع." [62]

- أما **الممنوع** فقد استعمله الجرجاني أيضا، وقد يصفه بعدم الجواز، أو بأنه ممتنع، أو بأنه لا يكون، أو بالفاسد، أو المحال، وقد يصف التعبير بأنه "غلط" ومن ذلك قوله "ولو قلت (يزيد) وأنت تريد الفعل لم يجز كما لم يجز (ضرب خرج) .. والإخبار عنها ممتنع. " [63]

وقوله " ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف البتة ولا الفصل بينها. أما التقديم فلا يكون بوجه وأما الفصل فقد يجيء نادرا في الشعر " [64] . وكقوله " فالجواب: أن هذا غلط؛ لأجل أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة " [65] ، ومنها قوله " ودخول الفاء فيها محال لأن الخبر لا يعطف على المبتدأ. " [66]

- أما "**الحسن** " فعبر عنه الجرجاني بألفاظ مختلفة تدل على المفاضلة بين استعمالين صحيحين ومن أمثلة تلك الاستعمالات " الأحسن " كما في قوله " والأحسن فيه الإلغاء " [67] أو "جائز جوازا حسنا كقوله " يجوز جوازا حسنا" [68] . أو" الاختيار " كقوله " اعلم أن الاستثناء المنقطع ما لم يكن من جنس المستثنى منه ، كقولك (ما جاءني أحد إلا حمارا) ، فالاختيار النصب. " [69]

- الحكم الرابع: " **القبيح** " ويقابل الحسن، وهو ما جاز أيضا لكنه أضعف من الوجه الآخر الجائز، ومن أمثلته عند الشيخ قوله " والفرق بين "هل " والهمزة أنه يجوز أن تقول : " أزيد ضربته " على قبح فتبتدئ الاسم مع القدرة على الفعل " [70] وكقوله " فإن فعلت ذلك جاز على قبح... وأقبح من هذا " [71] وكقوله " لا يجوز ...إلا على قبح " [72]

- أما "**خلاف الأولى** " فلم يعبر عليه عبد القاهر بهذا اللفظ، وإنما عبر عنه بما يفهم ذلك، ومن ذلك قوله في المقتصد " وقد حكى الشيخ أبو الحسين الكسر عن قطرب (في حيث)

وليس بالأعرف " [73]، وكقوله" ومنهم من ينصب فيقول :" عبدَ الله ضربتُه " ..وليس النصب بالاختيار. " [74]

- وأما الحكم " **الجائز**"، وهو المساوي في الجواز للأوجه الأخرى. فقد ورد كثيرا لدى عبد القاهر الجرجاني ومن ذلك قوله "ونحن نرى أنه يجوز في هذا أن تعطف ب"لا " فتقول إنما هو قائم لا قاعد " [75]، وكقوله " والفاعل يجوز أن يتأخر عن المفعول لفظا كقولك "ضرب زيدا عمرو" " [76] ، وكقوله " كل ما ليس فيه (ما) من هذه الأفعال سوى ليس، فإنه يجوز فيها تقديم الخبر على الاسم والفعل أيضا ." [77]

ومنه ما هو رخصة: وهو ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ومن أمثلة ما ورد عند الجرجاني في ذلك قوله " ويكون ذلك في ضرورة الشعر " [78] وكقوله " ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف البتة ولا الفصل بينها . أما التقديم فلا يكون بوجه و أما الفصل فقد يجيء نادرا في الشعر." [79]

وهكذا نجد أن الأحكام النحوية لدى عبد القاهر كما هي عند جميع النحاة " قد اتسمت بنوعين من السمات: سمات ثابتة وهي الأصول التي لم يختلفوا فيها، وسمات متغيرة وهي الفروع التي اختلفوا فيها، وذهبوا فيها مذاهب شتى. فما اتفقوا فيه قاعدة الرفع و النصب والجر، إذ ثبت عنهم رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، وما جرى مجراهم، ونصب المفعول وما جرى مجراه، وجر التوابع وما شابهها. و قد ورد ترتيبهم الحكم من الواجب إلى الحسن ثم الجائز والقبيح والممنوع، وهذه مراتب خمس يتراوح فيها الكلام من واجب إلى ممنوع مع حفظ مراتب التدرج فيه." [80]

ولا بد من التنبيه على علاقة هذه الأحكام بنظام التعليق لدى الجرجاني، ذلك أنها محصوله كما قال الشيخ في مواضع عدة من (دلائله) [81] ، وهذا يعني أن المدار في هذه الأحكام " على ماجرت عليه اللغة من طرائق وما ألفته من سنن، وعرفت به من خصائص وسمات، لا على ما يمليه منطق التعليل العقلي. فالأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية وإنما تثبت بالاستعمال اللغوي ."[82] ويمكن عدُّ قاعدة "تعليق الكلم بعضها ببعض، بهذا الاعتبار، صلة الوصل، ووجه الجمع بين النحو والنظم؛ ذلك أنه أثناء التعليق يتحتم على ناظم الكلام الخضوع لقوانين النحو عند نسج العلاقات والتزام أحكامه التقويمية، فيما يتعلق بالوجوب أو المنع، وهذه مرحلة تأسيسية لازمة لتحقق الصحة النحوية.

ثم تعقبها مرحلة توخي واختيار أوفق المعاني للمقام. ويكون هذا الاختيار بين الأوجه الجائزة في أحكام النحو، وهي ما يمثل مجال اشتغال البلاغي. وهذه مرحلة، وإن كانت غير مؤثرة في الصحة النحوية، فهي تأسيسية في صنعة البلاغة، ذلك أن تعدد الوجوه الجائزة لدى النحوي تتيح للناظم اختيار الأنسب منها، فقد يكون هذا الجائز أو " الأحسن عند النحوي واجبا عند البليغ "[83] ، وهذا الوجوب بالمعنى البلاغي قد اقتضاه المقام، واستدعته المقاصد الدلالية للمتكلم، وهنا مكمن الصنعة التي يستعان عليها بالفكر لدى الناظم البليغ.

خاتمة

إن النحو الذي دافع عنه الجرجاني وعن رسومه في مستهل كتابه الدلائل، والذي نذر حياته له حتى حمل لقبه"النحوي"، هو هذا العلم الذي يشارك في إصدار أحكامه(بصنفيها النوعي والكمي) على التراكيب ببيان جيدها من رديئها، و حسنها من قبيحها، فضلا على وظيفته الأولية برصد أحوال أواخر الكلمات، والتي أبى بعضهم إلا قصر النحو عليها، وفي هذا إهدار لقيمة النحو ومكانته السامقة. ثم إن تقويم عبد القاهر للتراكيب من حيث الصواب والخطأ، والجودة والرداءة، والاستقامة والإحالة، والكثرة والقلة، وغيرها من الأحكام - سيرا على نهج النحاة السالفين- دليل على منهجهم الشمولي في النظرة إلى الأساليب، فهم لا يهتمون فقط بصوابية القول،أي بتحقق المعنى النحوي، بل يحرصون أيضا على كشف جودة الكلام، وهم يعدون هذه الأحكام مُوَطِّئَة لبيان درجة النظم ومرتبته في الفصاحة وتَحَقُّق المعنى الدلالي.

وهذا يعني أن المعنى النحوي غير كاف لتحقق فضيلة الكلام، بل هو عنصر لازم، ولا بد من تضافره مع مجموعة من العناصر ، وهي المتعلقة بعناصر نظرية النظم الجرجاني، وفي مقدمتها التوخي بين هذه المعاني النحوية. ولعل الحُكمين المتقابلين (الحسن) و(القبيح)، هما أكثر الأحكام تعلقا بجودة الكلام، مما يؤكد اهتمام النحاة بمنزلة النظم ومشاركتهم في تحديد فصاحة الكلام، ولعل إمامهم في هذا المنهج هو سيبويه الذي استهل كتابه بنص عظيم وهو "باب الاستقامة والإحالة ".

الهوامش

- الأنباري (577 هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دون .ط ، ص 314 1
ص .ط1،دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1406 هـ محمد أبو الفضل إبراهيم، :- القفطي (646 هـ)، إنباه الرواة، تحقيق2
188

- الذهبي (748 هـ)، العبر في خبر من غبر،تحقيق :محمد زغلول ، ط1،دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405 هـ ، ج2، 3 330
- الذهبي (748 هـ)، سير الأعلام، تحقيق،حسان عبد المنان ، دون.ط،بيت الأفكار الدولية ، الرياض ، السعودية ، بلا 4 ت ج1، 2315
- الصفدي (764 هـ)، الوافي بالوفيات ، تحقيق، أحمد الأرناؤوط ،ط1،دار إحياء التراث العربي بيروت ، 1420هـ م 5 ج19، ص 34
- السبكي (771 هـ) طبقات الشافعية الكبرى،تحقيق: محمود محمد الطناحي ، ط2، دار هجر، القاهرة ، 1413هـ ج5 6 ،ص 149
- القاضي شهبة (851 هـ) طبقات الشافعية، تحقيق: عبد العليم خان ،ط1، مطبعة دائرة المعارف الهندية ، 1398هـ، 7 ص 271
- تغري بردي (874 هـ)،النجوم الزاهرة ، تحقيق ، محمد شمس الدين ،ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1413هـ ، 8 ج5،ص 108
- ابن فارس،معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار الفكر، 1399هـ / 1979م، مادة "حكم 9 "
- ابن منظور، لسان العرب، ، تحقيق نخبة من الأساتذة ، د.ط، دار المعارف القاهرة . د.ت، مادة "حكم "[10]
[11]_ الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، ط 2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1419هـ/ 1998 م، ص 380
- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ، ط 1 ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1405 هـ / 1985 م، ص 12 65
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ط 3 ،دار الأمل ، إربد ، الأردن ، 1422هـ / 2001 م، ص 298 13
شراب مركب من حامض وحلو (كلمة فارسية معربة) المعجم الوسيط ص 440. : - السكنجين14
- الكفوي،الكليات، ص 381 15
- أورد السيوطي هذه الأحكام دون تحديد دلالاتها في الاقتراح، قراءة وتعليق: محمود سليمان ياقوت ، د ط، دار16 المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 1426 هـ / 2006 م ص 48، و قد ألحقنا بها تعريفات ابن علان(1057 هـ) في " داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح " تحقيق: أويس ويسي ، كلية الآداب حمص ، سوريا ، 1431هـ / 2010م، ص 48 وأيضا إضافات من مرجعين آخرين .
- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 238 [17]
-نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2011 م، ص 205 [18]
- الكفوي،الكليات، ص 869 [19]
- نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص 96 [20]
- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 80 [21]
- نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص 138[22]
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار ،ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1406هـ/1986م، 23 ج1 ص 97
- محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 59 24
- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص 298 [25]

- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي ، ط 1، دار الصميعي ، الرياض ، 1424 هـ ج 1، ص 26 132

- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 5 [27]

- المرجع نفسه، ص 208 28

إنما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة، لِيدلوا بذلك على أنها أصلٌ " شرح المفصل :الجُرْجاني- قال ابن يعيش " قال29 للزمخشري ، تحقيق : إبراهيم محمد عبد الله، ط 2 ، دار سعد الدين، القاهرة ، 1436هـ/2010م ، ج 2 ،ص 210 ووافقه ابن الخشاب والمطرزي، وهو الظاهر من قول الزمخشري، أن المضاف إلى الجرجاني، - قال ابن مالك " وزعم30 ياء المتكلم مبني " شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون ،ط1، دار هجر ، 1410هـ/ 1990م، ج 3 ص 279

إِلَى أَنه جمع للكلمة" همع الهوامع،،تحقيق: الْجِرْجَانِيّ - قال السيوطي "اخْتلف النُّحَاة فِي الْكَلم فَذهب جمَاعَة مِنْهُم31 عبد العال سالم مكرم ط1، مؤسسة الرسالة بيروت ، 1413هـ/1992م ج1 ، ص 48

- المقتصد شرح الإيضاح ج1 ، تحقيق: الشربيني شريدة ،د ط، دار الحديث ، القاهرة ، 1430هـ، ص 115 32

-الجرجاني، شرح الجمل، تحقيق : خليل عيسى ، ط10، الدار العثمانية عمان الأردن ، 1432هـ، ص 181 33

- الجرجاني، المقتصد شرح التكملة، ج 1 ،ص 194 34

- استفدت هذه المصطلحات من كتاب مدرسة الكوفة للمخزومي ص 303 [35]

- المقتصد شرح الإيضاح ج 1 ص 161 وتكرر ذكر الأصحاب في مواضع من شرح الإيضاح منها : ج 1 ص 90 و ج 36 1ص 174 و ج 1 ص 421 و ج 1 ،ص 432 و ج 1 ،ص 85 و ج2 ص 331

- المقتصد شرح التكملة، تحقيق: أحمد الدويش ،ط1،جامعة الإمام محمد بن سعود،المملكة العربية 37 السعودية،1428هـ/2007م ج 2 ،ص 1548 . وممن ذكر هذا القول سيبويه في الكتاب تحقيق: عبد السلام هارون ،ط3، مكتبة الخانجي القاهرة ، 1408 هـ، ج 4 ص 389 والمبرد في المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة ،ط3، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، 1415هـ/ 1994م. ج1 ص306 . وهما من الأئمة البصريين

- المقتصد شرح الإيضاح ج1 ،ص 216. ووجدت للجرجاني تراجعا عن هذا الاختيار في شرح الجمل؛ حيث ذهب إلى أن 38 الابتداء يرفع المبتدأ والخبر معا (ص 141) و في هذا الكتاب ترجيحات كثيرة تنم على نضج التفكير النحوي لدى عبد القاهر، مما يرجح أنه من أواخر كتبه النحوية .

- المقتصد شرح الإيضاح ج1 ،ص 179 (ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص 44) 39

- المرجع نفسه ج1 ،ص 86 ، ينظر الإنصاف (ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عنه ص 235)40

- المرجع نفسه ج 1، ص 315 (ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان 41 جامدان) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط5، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1380 هـ / 1961م ص 97

- المقتصد شرح الإيضاح ج1 ص 437 [42]

- المصدر، نفسه، ج1 ص 97 [43]

- المصدر نفسه، ج2 ص 361 (ذهب الكوفيون إلى أن "حتى " تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن) [44] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 597

- المصدر نفسه، ج 2 ص 373 (ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم و ذهب البصريون إلى أنه مبني)أنظر [45] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 524)

- المصدر نفسه، ج 1 ص 108 [46]

- المصدر نفسه، ج 1 صفحة 178 (وهذا مذهب الكوفيين أيضا) ينظر الإنصاف ص 4756
- المصدر نفسه، ج 2 ص 355 48
- المقتصد شرح الإيضاح، ج 2 ص 81 49
- من مقدمة المحقق خليل عيسى لكتاب " شرح الجمل "ص 73 50
- المقتصد شرح الإيضاح ج1 ص 97 51
- جعل ابن النديم في الفهرست أباعلي الفارسي مع النحاة البصريين، ص 69 52
- كان من أهل الفضل والدين ..مال إلى النحو ،فلزم المبرد توفي سنة 311 هـ . بغية الوعاة ، ج 1 ص 411 53
- المقتصد شرح الإيضاح، ج 1 ص 548 [54]
- المقتصد شرح الإيضاح، ج 2 ص 85. والمازني هو بكر بن محمد، وهو بصري وكان إماما في العربية،بغية الوعاة،ج 1 55 ص 463
- المقتصد شرح الإيضاح ،ج 2 ، ص 27 [56]
- نفسه، ج1 صفحة 175 و ج1 ص 538 57
- من موافقات الجرجاني للفارسي وإن خالف الإجماع قوله " وقد استمر النحويون على جعل "إمَّا" من حروف 58 العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي " المقتصد في شرح الإيضاح ج 2 ص 241
- شرح الجمل ،ص 146 (المذهب الأول هو مذهب الكوفيين . ينظر الإنصاف ص 160)[59]
- دلائل الاعجاز، قراءة وتعليق: محمود شاكر ،ط3 ، دار المدني بجدة ،1413هـ/ 1992هـ ص 127 60
- شرح الجمل، ص 175[61]
- المقتصد شرح الإيضاح ،ج 2 ، ص 17 [62]
- المقتصد شرح الإيضاح، ج 1 ص 45 63
- شرح الجمل، ص 255 [64]
- المقتصد شرح الإيضاح ،ج1 ،ص 96 [65]
- دلائل الإعجاز، ص 323 [66]
- المقتصد شرح الإيضاح،ج 1، ص 440 [67]
- المصدر نفسه، ج 1 ،ص 462 [68]
- المصدر نفسه، ج 2، ص 30 [69]
- المصدر نفسه، ج 1، ص 66 [70]
- المصدر نفسه، ج 1، ص 444 [71]
- المصدر نفسه،ج ،1 ص 462 [72]
- المصدر نفسه ج ،1 ص 107 73
- المصدر نفسه،ج ،1 ص 191 74
- دلائل الإعجاز، ص 347 [75]
- المقتصد شرح الإيضاح،ج 1 ص 175[76]
- شرح الجمل ،ص 146[77]
- المقتصد شرح الإيضاح،ج 2 ، ص 118[78]
- شرح الجمل ، ص 255[79]
- دليلة مزوز، الأحكام النحوية، ص 11- 12 [80]

- يقول الجرجاني في الدلائل: ص 413 " وذلّك لأنك لم تَأْتِ بهذه الكَلِمِ لِتُفيدَهُ أنْفُسَ معانيها، وإنما جئتَ بها لتُفيدَه 81
.وجوهَ التعلُّق التي بينَ الفعلِ الذي هو "ضرَبَ"، وبينَ ما عُمِلَ فيه، والأحكامُ التي هي محصولُ التعلُق "

- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة ،ط1، عالم الكتب الحديث إربد ، الأردن ، سنة 1432هـ ، 82
ص12 - 13

- الإنبابي (1312هـ)، تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح للقزويني ومعه حاشية البناني المسماة [83]
بالتجريد. ج3ص114